

Distr.: General
1 December 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

طلب إليَّ مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٤٨ (٢٠١٥) أن أطلعه على ما يستجدُّ من تطورات بشأن الحالة في بوروندي وأن أقدِّم خيارات بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أوفدتُ مستشاري الخاص، جمال بنعمر، لإجراء مشاورات مع المحاورين الرئيسيين في المنطقة وفي بوروندي. واستنادا إلى هذه المشاورات، أقدِّم أدناه استعراضا للحالة في بوروندي وأقترح خيارات لكي ينظر فيها المجلس.

الحالة في بوروندي

أصبحت بوروندي موضوعا مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن منذ الأحداث المأساوية التي أحاطت بالانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وأدى إلى اندلاع حرب أهلية دامت عقدا من الزمن لقي خلالها مئات الآلاف من الأشخاص حتفهم.

ولقد عملت الأمم المتحدة بعزم وبشتى الأساليب من أجل توفير الدعم الضروري لحكومة وشعب بوروندي بهدف مساعدة البلد على الوفاء بتطلعاته وطيِّ صفحة العنف الذي شاب الكثير من ماضيه إلى غير رجعة.

وخلال هذه الفترة، سُجِّلت مجموعة من الإنجازات التي تنتزع الإعجاب في مجالات العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، بيد أن تحديات كثيرة لا تزال مطروحة.

وأغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، بناء على طلب من حكومة بوروندي. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، أنشئت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي في



الرجاء إعادة استعمال الورق



١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لمتابعة العملية الانتخابية وإعداد تقرير عنها. وتنتهي ولاية هذه البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ولقد نشب خلاف سياسي واندلعت أعمال عنف في نيسان/أبريل ٢٠١٥ عندما أعلن الرئيس بيير نكورونزيزا نيته الترشح لولاية رئاسية أخرى. ومع أن الأزمة تمحورت حول الانتخابات، فجذورها السياسية أعمق. ومنذ ذلك الحين، بلغ العنف في بوروندي مستويات مثيرة للقلق. وما برحت عناصر مسلحة تشنُّ على الأحياء الحضرية في بوجومبورا هجمات مميتة تنذر بالانتشار. وترد قوات الأمن على هذه الهجمات بأعمال انتقامية. وتُرتكب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في هذا السياق. وتقف بوروندي على شفير نزاع مسلح آخر قد يبدِّد سنوات من السعي الدؤوب لتوطيد السلام وصونه وربما يؤدي إلى عواقب وخيمة في منطقة هشة أصلا.

واعتقادي الراسخ أنه لن يوضع حد للعنف الناشئ عن دوافع سياسية ولانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بوروندي دون إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودون مساءلة. ومع ذلك، لم يحرز سوى تقدم محدود جدا حتى الآن في إطلاق عملية ذات مصداقية وشفافة تحظى بثقة جميع أصحاب المصلحة البورونديين ومن شأنها أن تتيح حلَّ الخلافات السياسية عن طريق الحوار. ويجب أن يكون إطلاق هذا الحوار الأولوية المطلقة بينما نواصل، مع شركائنا في المنطقة، إيجاد السبل الكفيلة لوقف تدهور الحالة الأمنية ومنع انتشار العنف على نطاق واسع واحتمال اندلاع حرب أهلية شاملة.

الزيارة إلى بوروندي والمنطقة

قدم مستشاري الخاص إحاطة مفصلة إلى المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن المشاورات التي أجراها في أديس أبابا وكمبالا وبوروندي في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي أديس أبابا، شدَّد المحاورون من الاتحاد الأفريقي على ضرورة تضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم تسوية النزاع في بوروندي بالوسائل السلمية. وبالنظر إلى دور الرئيس يويري موسيفيني بوصفه ميسِّر الحوار الذي كلفته جماعة شرق أفريقيا، أجرى مستشاري الخاص المزيد من المناقشات مع كبار المسؤولين في الحكومة الأوغندية بشأن أهمية الشروع في حوار يتسم بالشفافية والصدق ويشمل جميع الأطراف وبشأن دعم الأمم المتحدة لما يبذلونه من جهود في هذا الصدد.

وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة بوروندي على تعاونها مع مستشاري الخاص والوفد المرافق له خلال زيارتهم لبوجومبورا. وقد اجتمعت البعثة مع كبار ممثلي الحكومة،

بمن فيهم الرئيس نكورونزيزا، ومع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في بوروندي. وأصغى مستشاري الخاص باهتمام إلى تقييمهم للحالة الراهنة في بوروندي، بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعدهم على بناء مجتمع سلمي ومستقر. وبحثت الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون مع مستشاري الخاص السبل التي بوسع الأمم المتحدة أن تساعد بها على دعم الحوار ونزع السلاح. وسيواصل السيد بنعمر العمل بتعاون وثيق مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على دعم الجهود الوطنية لبناء السلام وإدامته.

وقد اغتنم مستشاري الخاص أيضا فرصة زيارته لبوروندي من أجل إجراء مشاورات مفصلة مع فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي الاتحاد الأفريقي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وقدم جميع المحاورين مساهمات بناءة بشأن السبل التي بوسع الأمم المتحدة أن تقدم بها أنسب أشكال الدعم لبوروندي في الحالة الراهنة.

الخيارات

بُحثت خلال هذه المشاورات المستفيضة الخيارات التالية:

الخيار ١: إنشاء عملية متكاملة متعددة الأبعاد لحفظ السلام في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

يمكن أن تنشر الأمم المتحدة، رهناً بتوافر ظروف سياسية وأمنية مواتية، وجودا متكاملا متعدد الأبعاد في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتتولى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام المهام التالية: (أ) دعم العملية السياسية؛ (ب) الاضطلاع بالمهام الأمنية المتصلة بتحقيق الاستقرار؛ (ج) تقديم الدعم لما تبذله الحكومة من جهود في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ (د) حماية المدنيين؛ (هـ) رصد وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ (و) تهيئة الظروف لتقديم المساعدة الإنسانية وعودة المشردين واللاجئين. وقد أكد مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، أهمية ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أعمال تخطيط لحالات الطوارئ وسيتواصل ذلك التخطيط ويتم تعميقه استنادا إلى سيناريوهات مختلفة تتضمن شتى نماذج التعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

الخيار ٢: إنشاء بعثة سياسية خاصة كاملة ومتكاملة

تركز البعثة السياسية الخاصة المتكاملة على المجالات الرئيسية التالية: (أ) بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم لعملية حوار وطني شاملة؛ (ب) رصد وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ (ج) مساعدة السلطات على تعزيز مجالي سيادة القانون والأمن؛ (د) تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (هـ) معالجة قضايا الحوكمة الأوسع نطاقا؛ (و) دعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وبوسع البعثة السياسية الخاصة أن تعمل بالتوازي مع عملية تقودها أفريقيا في البلد. وسيتواصل أيضا التخطيط الاحترازي لإمكانية الانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى عملية لحفظ السلام، وفقا لما يمليه تطور الظروف في الميدان.

وفي أثناء النظر في هذين الخيارين، سأبدأ بنشر فريق لدعم مستشاري الخاص، وفقا لما نص عليه مجلس الأمن في الفقرة ٧ من قراره ٢٢٤٨ (٢٠١٥). وسيسعى الفريق لتحقيق الأهداف التالية: (أ) العمل مع حكومة بوروندي وسائر أصحاب المصلحة على دعم عملية للحوار السياسي تتسم بالمصداقية وتشمل جميع الأطراف، بقيادة وطنية؛ (ب) إسداء المشورة للسلطات البوروندية بشأن تعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون، فضلا عن وضع وتنفيذ برنامج ذي مصداقية لنزع السلاح.

وسيقوم الفريق بتقديم تقرير إلى المستشار الخاص، وبتنسيق الشراكات وتطويرها مع الجهات الفاعلة على الصعيدي الإقليمي ودون الإقليمي، وهي الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل تعزيز اتساق الاستجابة الدولية إزاء الوضع في البلد. وسيولي الفريق أيضا رصد الوضع الميداني عن كثب، سعيا لتقديم تقارير وتحاليل عن الحالة، تيسيرا لجهود التخطيط التي تبذلها الأمم المتحدة. وسيتعاون فريق الدعم مع فريق الأمم المتحدة القطري الموجود حاليا في الميدان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى الواقع السياسي والظروف الأمنية الراهنة في الميدان، فإنني سأباشر بنشر فريق الدعم في أقرب وقت ممكن. وأُوصي أيضا بأن يستعرض مجلس الأمن ولاية وجود الأمم المتحدة، تمشيا مع تطورات الوضع الميداني.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي – مون